

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

علينا فارسُ هذا هو الأصل .

ثم تقول : يجوز أن تفعل كذا : أي يَنْفُذ ولا يُردّ ولا يُمنع .
وتقول : عندنا دراهم وَصَح وازنة وأخرى تجوزُ جَواز الوازنة : أي إن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها وجوازها لقُرْبها منها .
فهذا تأويلُ قولنا (مجاز) يعني أن الكلام الحقيقي يمضي لسَدَنه لا يُعترض عليه وقد يكون غيره يجوزُ جوازَه لقُرْبِه منه إلا أن فيه من تشبيه واستعارةٍ وكفٍّ ما ليس في الأول وذلك كقولنا : عطاء فلان مزونٌ واكف .
فهذا تشبيه وقد جاز مجاز قوله : عطاؤه كثيرٌ وافٍ .
ومن هذا قوله تعالى : (سنسمه على الخرطوم) .
فهذا استعارة .

وقال ابن جني في الخصائص : الحقيقية ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجازُ : ما كان بصدِّ ذلك وإنما يقع المجازُ ويُعدَّل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة : وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه فإن عُدمت الثلاثة تعيَّنت الحقيقة فمن ذلك قوله في الفرس : (هو بحر) فالمعاني الثلاثة موجودة فيه : .

أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس - التي هي فرس وطرف وجراد ونحوها - البحر حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمال بقية تلك الأسماء لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقريئة تُسقط الشبهة وذلك كأن يقول الشاعر : - من الوافر - .
(عَلمت مطا جوادك يوم يوم ... وقد ثمد الجياد فكان بحرا) .

وكان يقول الساجع : فرسك هذا إذا سما بغُرِّته كان فجراً وإذا جرى إلى غايته كان بحراً فإن عَري من دليل فلالئلا فلا يكون إلباساً وإلغازاً